الأمم المتحدة

E/CN.3/2013/31

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والأربعون

٢٦ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٤ (ع) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: متابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات

مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين (انظر E/2012/24، الفصل الأول – ألف)، تُقدَّم هذه المذكرة لغرض إحاطة اللجنة علماً بالمقررات المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعملها، التي اتخذها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٢ أو ما قبل ذلك. وعلاوة على ذلك، تُبيّن المذكرة الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة وشعبة الإحصاءات، استجابةً لطلبات الجمعية العامة والمجلس. واللجنة مدعوة إلى أن تحيط علماً بالتقرير.

* E/CN.3/2013/1.

140113 140113 12-65985 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – متابعة الأهداف الإنمائية للألفية

ألف – الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

١ – في قرار الجمعية العامة ١/٦٥ المعنون ''الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''، طلبت الجمعية إلى الأمين العام، في جملة أمور، تقديم توصيات من أجل اتخاذ مزيد من الخطوات للنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥. ونظرت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، في تقريري الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/67/1)، وعن التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥ (A/67/257). وأوجز التقرير الأخير التقدم المحرز مؤخراً وأوجه القصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعَرَض آراء الأمانة العامة حول فترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، وفترة ما بعد عام ٢٠١٥ والتحضير لها.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢ – منذ أن دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الإحصائية لأن تكون بمثابة مركز التنسيق الحكومي الدولي لاستعراض المؤشرات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة (انظر قراري المجلس ١٩٩٩/٥٥ و ٢٠٠٠/٢٧)، ما برحت اللجنة تناقش الجوانب التقنية لمؤشرات التنمية وما يتصل بذلك من مسائل بناء القدرات على نحو متواصل. ونظرت اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين في تقرير للأمين العام عن مؤشرات التنمية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية (E/CN.3/2012/29) وفي تقرير البنك الدولي عن الجهود المبذولة لوضع خطة عمل بشأن التنمية الإحصائية (E/CN.3/2012/16). وستنظر اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين في تقرير للأمين العام عن مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية (E/CN.3/2013/21).

٣ – ونشرت شعبة الإحصاءات تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢ في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢. ويعرض التقرير التقييم السنوي للتقدم العالمي المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتم أيضاً الاستعانة بالبيانات والتحليلات الواردة في التقرير كإسهامات في تقرير الأمين العام المذكور آنفاً عن أعمال المنظمة. وتضطلع الشعبة حالياً بتنفيذ عدة مشاريع متعددة السنوات لبناء القدرات الإحصائية تشمل طائفة واسعة من

المجالات الإحصائية، مع التركيز بوجه خاص على جمع البيانات ونشر مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وتؤدي الشعبة أيضاً خدمات الأمانة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يضطلع بمسؤولية إعداد وتحليل البيانات المتعلقة برصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية للألفية. وقد عقد الفريق اجتماعه الحادي والعشرين في شباط/فبراير ٢٠١٢ في نيويورك. وأنشأ الفريق أيضاً فرقة عمل معنية بالدروس المستفادة في سياق رصد الأهداف الإنمائية للألفية بغرض استعراض مواطن القوة وأوجه القصور في المجموعة الحالية من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً – وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً حتى تكمِّل مقياس الناتج المحلي الإجمالي

ألف – الإجراءات التي طلب من الجمعية العامة اتخاذها

٤ – عُقِد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد عُقد المؤتمر لإحياء الذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، والذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢. وحضر المؤتمر ما يزيد على ١٠٠ من رؤساء الدول والحكومات و ٤٨٧ وزيراً. واختتم المؤتمر أعماله في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ باعتماد وثيقة ختامية بعنوان ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق).

٥ – ومن بين الفقرات الرئيسية المتعلقة بالأعمال التي تضطلع بها اللجنة الفقرة ٣٨ التي تنص على ما يلي:

> نقر بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وفي هذا الصدد، نطلب إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أن تشرع، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المعنية، في برنامج عمل في هذا المجال يستند إلى المبادرات القائمة.

٦ – وفيما يلي فقرات أخرى متعلقة بالإحصاءات أو البيانات:

(أ) الفقرة ٧٦، التي ينص جزء منها على ما يلي:

> ومن ثم، نعقد العزم على أن نعزز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، بما يؤدي إلى أمور منها:

(ز) تعزيز الربط بين العلم والسياسات من خلال إجراء تقييمات علمية شاملة تستند إلى البراهين وتتسم بالشفافية، وتعزيز إمكانيات الحصول على بيانات موثوق بها وجيهة آنية في المجالات ذات الصلة بأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بالاعتماد على الآليات القائمة، حسب الاقتضاء؛ والقيام، في هذا الصدد، بتعزيز مشاركة جميع البلدان في عمليات التنمية المستدامة وبناء القدرات على الصعيد الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، بما في ذلك المشاركة في عمليات الرصد والتقييم التي تضطلع بها (الفقرة ٧٦)؛

(ب) الفقرة ٢٥١، التي تنص على ما يلي:

ونسلم بضرورة توفير معلومات عالمية متكاملة قائمة على أساس علمي في مجال التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نطلب إلى الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن تدعم، كل في إطار ولايتها، اللجان الاقتصادية الإقليمية في جمع المدخلات الوطنية وتصنيفها لكي يُسترشَد بها في هذا الجهد العالمي. ونلتزم كذلك بتعبئة الموارد المالية وبناء القدرات، وبخاصة لصالح البلدان النامية، تحقيقًا للغاية المنشودة من هذا المسعى؛

(ج) الفقرة ٢٧٤، التي تنص على ما يلي:

ونقر بأهمية البيانات القائمة على تكنولوجيا الفضاء والرصد في الموقع والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوق بها بالنسبة لرسم السياسات العامة ووضع البرامج وعمليات المشاريع في مجال التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نلاحظ أن لرسم الخرائط العالمية وجاهته في هذا الصدد، وننوه بالجهود المبذولة من أجل تطوير نظم الرصد البيئي العالمية، بما في ذلك الجهود المبذولة بالاستعانة بشبكة ''عين على الأرض'' ''Eye on Earth'' ومن خلال المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض. ونسلم بضرورة دعم البلدان النامية في ما تبذله من جهود من أجل جمع البيانات البيئية.

٧ - وقد تكرر تأكيد تلك النقاط في القرار ٢١٤/٦٧، المعنون ''الانسجام مع الطبيعة''، الذي شجعت فيه الجمعية العامة جميع البلدان والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة ودعت المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني. وفي القرار نفسه، أقرت الجمعية العامة أيضاً بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وفي هذا

الصدد، أشارت إلى الطلب المقدم إلى اللجنة الإحصائية الوارد في الفقرة ٣٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، بأن تشرع اللجنة، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المعنية، في برنامج عمل في هذا المجال يستند إلى المبادرات القائمة.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٨ – تنظر اللجنة الإحصائية بشكل منتظم في البنود المتعلقة بالإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية. وفي دورتها الرابعة والأربعين ستقوم اللجنة بذلك مرة أخرى في إطار بنديْ جدول الأعمال ٣ (د) بشأن المحاسبة البيئية – الاقتصادية و ٣ (هـ) بشأن الإحصاءات البيئية. وسيُعرَض على اللجنة، من أجل نظرها في هذين البندين، تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية (E/CN.3/2013/5) وتقرير الأمين العام عن تنقيح إطار تطوير الإحصاءات البيئية (E/CN.3/2013/6). ويُعتَبَر كل من الإطار المقترح لتطوير الإحصاءات البيئية ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة من الأدوات الهامة التي لا يُستَغنى عنها في صياغة ورصد السياسات دعماً للتنمية المستدامة.

٩ – وعلاوة على ذلك، سيتيح المنتدى الرفيع المستوى المعني بالإحصاءات الرسمية المقرر عقده في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ محفلاً لتقييم الجهود وتبادل المعارف فيما بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمكاتب الإحصائية لدى المنظمات الدولية المعنية فيما يتعلق بخبراتها وأنشطتها الجارية في تطبيق مقاييس أوسع نطاقاً للتقدم تكمِّل مقياس الناتج المحلي الإجمالي. وسيناقش المنتدى التطورات الأخيرة في بعض التدابير المتخذة بشأن الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة، وسيبحث سبل تعزيز التآزر فيما بينها في سياق معقَّد من الأولويات المتضاربة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُنتَظَر من المنتدى، بفضل أسلوب النقاش الحر المتداول فيه، أن يساعد على طرح الأفكار بشأن أفضل السبل التي يمكن بها للجنة الإحصائية أن تنفذ الولاية الواردة في القرار ٢٨٨/٦٦، من حيث الجوهر وآليات التنفيذ.

ثالثاً – تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها من أجل وضع السياسات

ألف – الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

١٠ – في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠١٢ بشأن تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها من أجل وضع السياسات، سلم المجلس، في جملة أمور، بالحاجة إلى ضمان التنسيق بين مختلف المؤسسات الوطنية في مجال جمع إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية ونشرها، وأحاط علماً بما أعربت عنه اللجنة الإحصائية في مقررها ١٠٢/٤٣، بشأن ضرورة أن تولي مكاتب الإحصاء الوطنية اعتباراً كافياً للتحديات المرتبطة بإنتاج وتعميم إحصاءات الجريمة ضمن السياق الوطني، وأن تتعاون مع الشركاء في نظام العدالة الجنائية. وبوجه خاص، رحَّب المجلس بالمداولات التي أجرتها اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين، وبالطلب الذي وجَّهته اللجنة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك بأن يُعدَّا تقريراً مشتركاً، تنظر فيه اللجنة الإحصائية أثناء دورتها الرابعة والأربعين، ويتضمن ما يلي:

(أ) خريطة طريق تُبيِّن الخطوات اللازمة لإعداد إحصاءات عن الجريمة؛

(ب) تقييماً لجدوى وضع تصنيف دولي للجرائم، لأغراض إحصائية؛

(ج) الطريقة التي يمكن بها للجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تتعاونا بشأن إعداد إحصاءات عن الجريمة.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١١ – ستناقش اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين التقرير المشترك للمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة المتعلق بخريطة طريق لتحسين إحصاءات الجريمة على الصعيدين الوطني والدولي (E/CN.3/2013/11). ويطرح التقرير خريطة طريق لتحسين إحصاءات الجريمة من خلال تحديد عدد من الأهداف والإجراءات المتصلة بها. ويُقتَرَح تنفيذ قائمة من الإجراءات تدريجياً على نحو منسق على مدى العقد المقبل، رهناً بتوافر الموارد المتاحة لذلك. وتتمثل العناصر المكوِّنة لخريطة الطريق في وضع تصنيف دولي للجريمة، وإنشاء أدوات إحصائية للجرائم التي يصعب قياسها، وتشجيع إجراء استقصاءات ضحايا الجريمة، وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية المتعلقة بالجريمة، التي ينبغي أن تؤدي المكاتب الإحصائية الوطنية فيها دوراً استراتيجياً لتيسير التنسيق فيما بين المؤسسات

الوطنية المعنية وتطبيق المعايير الإحصائية وكفالة جودة البيانات. وفي سياق أي خريطة للطريق تغطي طائفة واسعة من المواضيع، يُقتَرَح عدد من الأنشطة ذات الأولوية.

رابعاً – إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية

ألف – الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

١٢ – في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١١/٢٤، وإدراكاً منه، في جملة أمور، لأهمية الدمج بين المعلومات عن الخرائط والإحصاءات، وكذلك البيانات المكانية، قرر المجلس أن ينشئ لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، على أن تُنشأ وتدار في حدود الموارد القائمة وتنظَّم وفقاً لذلك، وطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس في عام ٢٠١٦ استعراضاً شاملاً عن جميع جوانب عملها وعملياتها لكي يتسنى للدول الأعضاء تقييم فعاليتها. كما شجع المجلس الدول الأعضاء على إجراء مناقشات منتظمة رفيعة المستوى لجهات معنية متعددة بشأن المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، بسبل منها عقد المنتديات العالمية، من أجل المساعدة على إقامة حوار شامل مع جميع الجهات الفاعلة والهيئات المعنية وشدد على أهمية تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى النهوض بتبادل المعارف والخبرات بغية مساعدة البلدان النامية على بناء وتعزيز قدراتها الوطنية في هذا المجال.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١٣ – نظمت شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع قسم رسم الخرائط التابع لإدارة الدعم الميداني، الاجتماع الثاني للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، في نيويورك في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٤ – وفي ذلك الاجتماع، نظرت لجنة الخبراء في قائمة من القضايا التي تهم كثيراً من الهيئات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية والمنظمات الدولية العاملة في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية. ومن بين القضايا الرئيسية التي تم تحديدها مسألة ضرورة ربط المعلومات الجغرافية المكانية بالإحصاءات، ولا سيما فيما يتعلق بربط المعلومات من خلال الترميز الجغرافي.

١٥ – وكخطوة أولى في سبيل إنشاء آليات لدعم عملية ربط المعلومات الجغرافية المكانية بالإحصاءات ولدعم إنشاء إطار إحصائي – مكاني في النظم الإحصائية الوطنية، ستنظر اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين في استعراض للبرامج بعنوان ”التقرير المقدّم من المكتب

الأسترالي للإحصاءات عن وضع إطار إحصائي – مكاني في النظم الإحصائية الوطنية‘‘ (E/CN.3/2013/2). ويستند التقرير إلى عملية تشاورية عالمية ويقدم استعراضاً وتحليلاً لاحتياجات المستخدمين وللتحديات التي تواجههم، ويبحث المجالات التي يمكن فيها تعزيز قيمة الإحصاءات الرسمية وقابليتها للاستخدام من خلال تطبيق سياق مكاني، وهو يذكي الوعي بالأنشطة المكانية الجغرافية المضطلع بها حالياً على الصعد الوطنية، وكيف يمكن أن تؤدي المكاتب الإحصائية الوطنية دوراً في ربط المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية بالمعلومات المكانية. وهو يقدم توصيات محددة بشأن سبل تنفيذ ربط المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية بأي موقع على الصعيدين الوطني والدولي.

خامساً – متابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات والبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠

ألف – الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

١٦ – بناءً على توصية من اللجنة الإحصائية، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارين في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ويتعلق أحدهما بتعزيز القدرات في مجال الإحصاء (القرار ٦/٢٠٠٦)، والآخر بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ (القرار ١٣/٢٠٠٥). وطلب المجلس في قراره ٦/٢٠٠٦ تكثيف الجهود الرامية إلى دعم البرامج الإحصائية الوطنية من أجل تعزيز قدراتها. وفي القرار ١٣/٢٠٠٥، شدد المجلس على أهمية البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ بالنسبة للخطط الاجتماعية والاقتصادية، وطلب زيادة الدعم لهذا البرنامج.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١٧ – أجرت اللجنة، في دورتها الثالثة والأربعين، استعراضاً للبرامج بشأن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ استناداً إلى التقرير المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية (E/CN.3/2012/2). ونوهت اللجنة بالنجاح الذي تحقق حتى الآن في تنفيذ جولة التعدادات لعام ٢٠١٠، وحثت جميع البلدان على بذل كل جهد ممكن لاستكمال الأنشطة المتصلة بالتعداد بحلول عام ٢٠١٤. وفي مقررها ١٠١/٤٣، طلبت اللجنة من شعبة الإحصاءات، في جملة أمور، إنشاء فريق خبراء لبدء تقييم التحديات التي صادفتها جولة عام ٢٠١٠، وإعداد تقرير شامل بنهاية جولة تعداد عام ٢٠١٠. وطلبت كذلك إلى

الشعبة أن تعدّ بحلول عام ٢٠١٥ مشروع قرار عن البرنامج العالمي للسكان والمساكن لعام ٢٠٢٠ تمهيداً للموافقة عليه من قبل اللجنة الإحصائية وإقراره من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

سادساً – تحسين جمع البيانات المتعلقة بالهجرة والأشخاص ذوي الإعاقة، وإعداد التقارير بشأنها وتحليلها

ألف – الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

١٨ – في القرار ١٤٥/٦٧ بشأن الاتجار بالنساء والفتيات، أكدت الجمعية العامة ضرورة القيام بصورة منتظمة بجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن وإجراء دراسات شاملة على الصعيدين الوطني والدولي ووضع منهجيات موحدة ومؤشرات محددة دولياً ليتسنى وضع أرقام وافية بالغرض وقابلة للمقارنة. كما شجعت الحكومات على تعزيز تبادل المعلومات والقدرة على جمع البيانات باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة مشكلة الاتجار.

١٩ – وعلاوة على ذلك، في القرار ١٧٢/٦٧ بشأن حماية المهاجرين، أهابت الجمعية العامة بمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية أن تعزز تعاونها من أجل وضع منهجيات تتيح جمع وتجهيز البيانات الإحصائية المتعلقة بالهجرة الدولية وحالة المهاجرين في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، وأن تساعد الدول الأعضاء في جهودها المبذولة لبناء القدرات في هذا الصدد.

٢٠ – وفي القرار ١٤٠/٦٧ بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده، طلبت الجمعية العامة إلى منظومة الأمم المتحدة تيسير تقديم المساعدة التقنية في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك تقديم المساعدة اللازمة لبناء القدرات وجمع وتبويب البيانات والإحصاءات الوطنية والإقليمية بشأن الإعاقة، وبخاصة إلى البلدان النامية، وطلبت إلى الأمين العام، في هذا الصدد، تحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة، وفقاً للمبادئ التوجيهية القائمة المتعلقة بإحصاءات الإعاقة، ونشرها وتوزيعها في التقارير الدورية التي تصدر في المستقبل، حسب الاقتضاء، عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى منظومة الأمم المتحدة أن تقوم، في حدود الموارد المتاحة، بتحديث المنهجيات المعمول بها في جمع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتحليلها للحصول على بيانات قابلة للمقارنة دولياً عن حالة

الأشخاص ذوي الإعاقة وأن تدرج بانتظام البيانات ذات الصلة عن الإعاقة أو أي حقائق نوعية ذات صلة، حسب الاقتضاء، في المنشورات المتصلة بالموضوع الصادرة عن الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

باء – الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢١ – تواصل اللجنة الاضطلاع بدور فعال في هذين المجالين الهامين المتعلقين بالسياسات، حيث تعكف على دعم وضع منهجيات جديدة، عند الاقتضاء، وتحسين جمع البيانات. وبعد انقطاع دام عدة سنوات، استأنفت الشعبة الإحصائية في عام ٢٠١١ جمع البيانات المتعلقة بتدفقات الهجرة السنوية، من خلال النظام العادي لجمع البيانات للحولية الديمغرافية. وستُنشَر البيانات المقدمة من الدول الأعضاء في الحولية. وسيستمر جمع البيانات المتعلقة بالمهاجرين من خلال استبيان التعداد السكاني الخاص بالحولية. وفي ضوء حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المقرر عقده في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، تزمع الشعبة أيضاً تنظيم اجتماع جانبي بشأن الهجرة والتنمية أثناء الدورة الرابعة والأربعين للجنة الإحصائية لتناول أهمية تحسين إحصاءات الهجرة الدولية لغرض اتخاذ قرارات قائمة على البراهين في مجال السياسات العامة. وفي مجال إحصاءات الإعاقة، نظرت اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين في تقرير فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة (E/CN.3/2012/21)، الذي عرض العمل الذي أنجزه فريق واشنطن وكذلك خطة عمله لعام ٢٠١٢.

سابعاً – برنامج العمل المتعدد السنوات للاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف – الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

٢٢ – وفقاً للتكليف الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٦/٤٤، يتعين عقد اجتماع بين مكتب المجلس ورؤساء اللجان التنفيذية في أوائل كل عام. وفي مقرره ٢٠١١/٢٠٨، قرر المجلس اعتماد الموضوع التالي للاستعراض السنوي الذي يجريه على المستوى الوزاري لعام ٢٠١٣: ”تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“. وتعتبر المساهمات الفنية المقدمة من اللجان التنفيذية للمجلس وهيئات الخبراء في غاية الأهمية لنجاح الاستعراضات.

باء – الإجراءات التي اتخذها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢٣ – ستنظر اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين في التقرير الذي اشترك في إعداده معهد الإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ودائرة العلم والتكنولوجيا والصناعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (E/CN.3/2013/22). ويوثِّق التقرير التطورات الأخيرة في مجال قياس العلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التركيز بصفة خاصة على الجهود الرامية إلى تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بقياس البحث والتطوير، ودعم تنفيذ رسملة البحث والتطوير في الحسابات القومية وتطبيق مفاهيم وأساليب دليل فراسكاتي على نطاق عالمي بحق. وسيبرز التقرير أيضاً، في جملة أمور، الجهود المبذولة لتحسين قابلية مقارنة إحصاءات الابتكار القائمة على استقصاءات ابتكارات الأعمال التجارية التي تُجرى في جميع أنحاء العالم.